

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

مارس 2018

المحتويات

3	مقدمة.....
3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
10	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية.....
12	3.1 التطورات النقدية والمصرفية.....
13	4.1 معدل التضخم.....
14	5.1 التطورات النفطية.....
16	6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية.....
17	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية.....
17	1.2 تقرير معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.....
21	2.2 اقتراح مفهوم التدفقات الرأسمالية "الأساسية".....
23	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
23	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
23	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
25	2.1.3 معدل التضخم.....
26	3.1.3 معدل البطالة.....
28	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
28	1.2.3 معدل التضخم.....
29	2.2.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يشمل تقرير شهر مارس، 2018، عرضاً، في القسم الاول، لتطورات أسعار صرف الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، تجاه الدينار الكويتي خلال الشهر المذكور. وكذلك أهم تطورات مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، والتطورات النقدية على شكل تطور العرض النقدي، واصدارات السندات المحلية، واتجاهات أهم المتغيرات النقدية، وتطور أسعار الخصم والفائدة. ثم بيان سلوك معدل التضخم بالدولة خلال شهر فبراير الماضي. والإشارة، أيضاً، ضمن هذا القسم، إلى أهم التطورات النفطية، مثل سعر تصدير لنفط الكويتي، ومستوى الانتاج، وتطورات العرض والطلب النفطي عالمياً، واقليمياً. في حين يهتم القسم الثاني، بعرض وتلخيص أهم التقارير الحديثة الخاصة ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهنا تتم الإشارة لتقريرين صادرين، تبعاً، من معهد المحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة، ومعهد التمويل الدولي، واشنطن. وأخيراً يهتم القسم الأخير بأخر الاصدارات الاحصائية الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الاوروبي، حول اتجاهات أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال شهر مارس، أو الربع الأخير من العام الماضي.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، خلال شهر مارس، انخفاضاً طفيفاً. إذ وصل الى (299.8) فلساً بحلول نهاية الشهر، مقارنة ب (300.2) في بداية الشهر. أي بنسبة انخفاض بلغت (0.1%). ووصل الى أعلى مستوى، خلال الشهر، يعادل (300.2) فلساً، وأدنى مستوى عند (299.2) فلساً.

وتعرض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 1-8 مارس، بفعل عدد من التطورات. حيث أفاد كبير الاقتصاديين في شركة جولدمان ساكس بأن قرار الرئيس بفرض تعريفية جمركية على واردات الصلب والألومنيوم قد يؤدي إلى الخروج من الناقتا. حيث أن فرض تعريفية بمعدل (25%) على الصلب، و(10) على الألومنيوم، سيمثل أكبر قيد تجاري لغاية الآن.

وأشار بعض المراقبين إلى أن تكلفة الفائدة على الدين الأمريكي هي أحد الأسباب الرئيسية وراء إبقاء أسعار الفائدة منخفضة للغاية على مدى العقد الماضي، الأمر الذي قد يؤدي لكارثة اقتصادية، في ظل اتجاه السياسة النقدية الأمريكية نحو رفع أسعار الفائدة. وعليه، قد يصل الدين العام إلى (16.5) ترليون دولار عام 2020. بالإضافة إلى انخفاض الطلبات الجديدة على السلع المصنعة في الولايات المتحدة بنسبة (1.4%) في شهر يناير 2018. ويعتبر ذلك أكبر انخفاض خلال الستة أشهر الماضية.

ومن جانب آخر، أفاد الاحتياطي الفيدرالي بأن التهديد بتطبيق التعريفات الجمركية الحمائية يشكل حالة من عدم اليقين، يمتد أقرها إلى جميع الشركاء التجاريين مثل المكسيك، وكندا، وحتى الولايات المتحدة. كما شهدت تكاليف العمالة في الولايات المتحدة ارتفاعا بنسبة (2.5%) على أساس سنوي. وهي نسبة أكبر من المتوقع في الربع الرابع من العام الماضي، رغم انخفاض إنتاجية العمال. الأمر الذي يترتب عليه احتمال ارتفاع تدريجي في معدل التضخم. وشهد، كذلك، العجز عجز الحساب التجاري الأمريكي ارتفاعا بنسبة (5.0%)، أو ما يعادل (56.6) مليار دولار في يناير 2018، وليصل إلى أعلى مستوى له في تسع سنوات. ورافق ذلك انخفاض العجز مع الصين بشكل حاد. مما يشير إلى أن السياسات التجارية الحمائية الأمريكية قد أثرت على العجز.

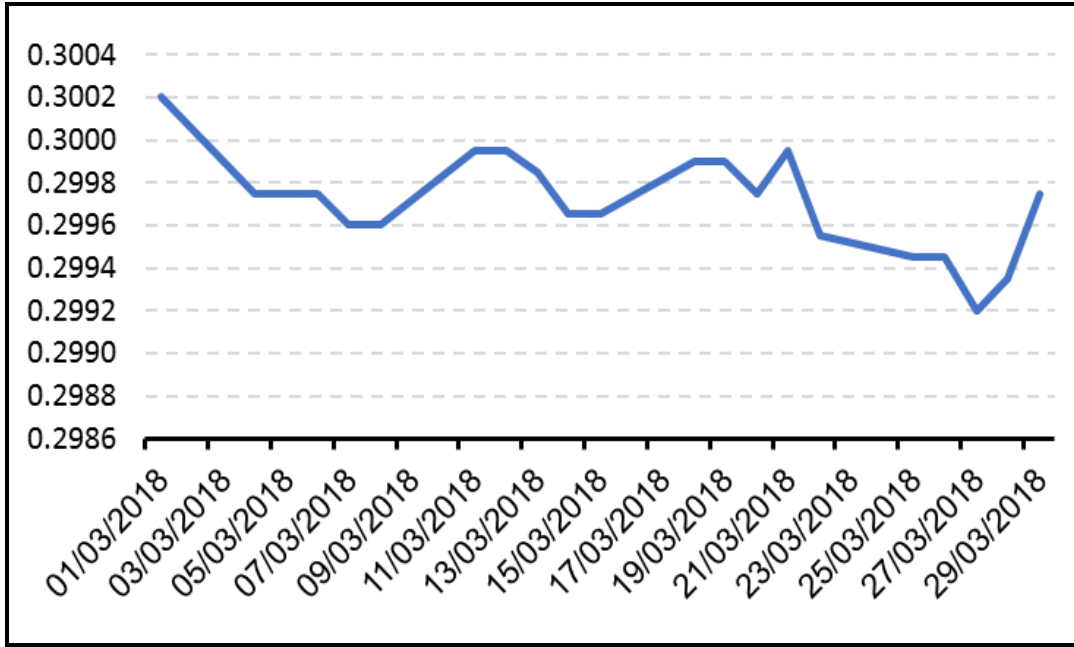
وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي، وانخفض اليورو مقابل الدينار، خلال الفترة 8-12 مارس. في حين شهدت الفترة 12-15 مارس انخفاضا لسعر صرف الدولار، وذلك بعد أن ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، على أساس سنوي، بنسبة (0.2%) خلال شهر فبراير الماضي. يؤكد ذلك ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة (2.2%)، وايضا ارتفاع أسعار المنتجين الأمريكيين بنسبة (0.2%) خلال شهر فبراير الماضي. مع اتجاه عدد الأمريكيين الذين تقدموا للحصول على إعانات البطالة بمقدار (4) آلاف طلب، وليصل الإجمالي إلى (226) ألف طلب في 10 مارس. كما ارتفعت أسعار الواردات الأمريكية بنسبة (0.4%) في شهر فبراير الماضي. وساهم انخفاض أسعار النفط في تحييد أثر الزيادة في تكلفة السلع الرأسمالية، منذ عام 2008، الأمر الذي قد يساهم في ارتفاع معدل التضخم لعام 2018.

واتجه سعر صرف الدولار، خلال الفترة 15-21 مارس، الى الارتفاع. حيث ارتفع الإنتاج الصناعي الأمريكي بنسبة (1.1%) خلال شهر فبراير الماضي، وهي أكبر زيادة منذ أربعة أشهر. وذلك يعود الى انتعاش البناء المرتبط بالطقس، وارتفاع الإنتاج من حقول النفط والغاز. مع اتجاه ارتفاع مبيعات المنازل الأمريكية، في فبراير الماضي، بنسبة (3.0%)، لتصل إلى (5.54) مليون وحدة، مدعومة بالمكاسب الكبيرة في المناطق الجنوبية والغربية. علما بأنه لا يزال النقص في المنازل في السوق يمثل عقبة في موسم بيع الربيع.

اما خلال الفترة 21-27 مارس، فقد انخفض سعر صرف الدولار. حيث أفادت وزارة الخارجية الصينية بأن الصين ترغب في اجراء محادثات مع الولايات المتحدة لحل خلافاتها بشأن التجارة، مع تنامي القلق بشأن حرب تجارية محتملة بين أكبر اقتصادين في العالم، وذلك لسعي الإدارة الأمريكية الى خفض التعريفات الجمركية على السيارات الامريكية، لخفض الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة.

وارتفع، خلال الفترة 27-31 مارس، سعر صرف الدولار مقابل الدينار. حيث خفت المخاوف من حرب تجارية شاملة، وإمكانية أن تؤدي المفاوضات إلى حل الخلافات التجارية، الذي شجع المستثمرين على شراء المزيد من الدولار. ويبين الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-31 مارس، 2018.

شكل (1) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – مارس 2018



وعند التطرق الى تطورات سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، يلاحظ ارتفاع سعر الصرف، خلال شهر مارس، ليصل نهاية الشهر إلى (369.5) فلس، مقارنة مع بداية الشهر، (266.1) فلس، أي بنسبة ارتفاع 0.9%. علما بأن أعلى سعر صرف وصل اليه اليورو، خلال الشهر، هو (372.8) فلس، أما أدنى مستوى فكان (366.1) فلس.

وتعرض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 1-8 مارس، للارتفاع، بعد انتخابات إيطاليا غير الحاسمة في عطلة نهاية الأسبوع، وإنشاء حكومة ائتلافية في ألمانيا التي خففت من عدم اليقين السياسي في منطقة اليورو. بالإضافة الى قيام البنك المركزي الأوروبي بإلغاء تعهد طويل الأمد بزيادة مشتريات السندات إذا لزم الأمر، مما حفز المستثمرون، مرة أخرى، على شراء اليورو.

أما خلال الفترة 9-11 مارس فقد انخفض سعر صرف اليورو إثر مخاوف حول قرار الرئيس الأمريكي فرض رسوم على الواردات الأمريكية من الصلب والالومنيوم. وأشارت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون التجارية، سيسيليا مالستروم، وفي مؤتمر صحفي، الى ان الاتحاد الأوروبي يعمل على اقناع الادارة الأمريكية في ان يتم استبعاد الاتحاد الأوروبي من تطبيق الإجراءات الحمائية. كما طالبت المستشارة الألمانية، انغيلا ميركل، الاوروبيين بتوحيد صفوفهم ازاء السياسة التجارية الأمريكية الجديدة.

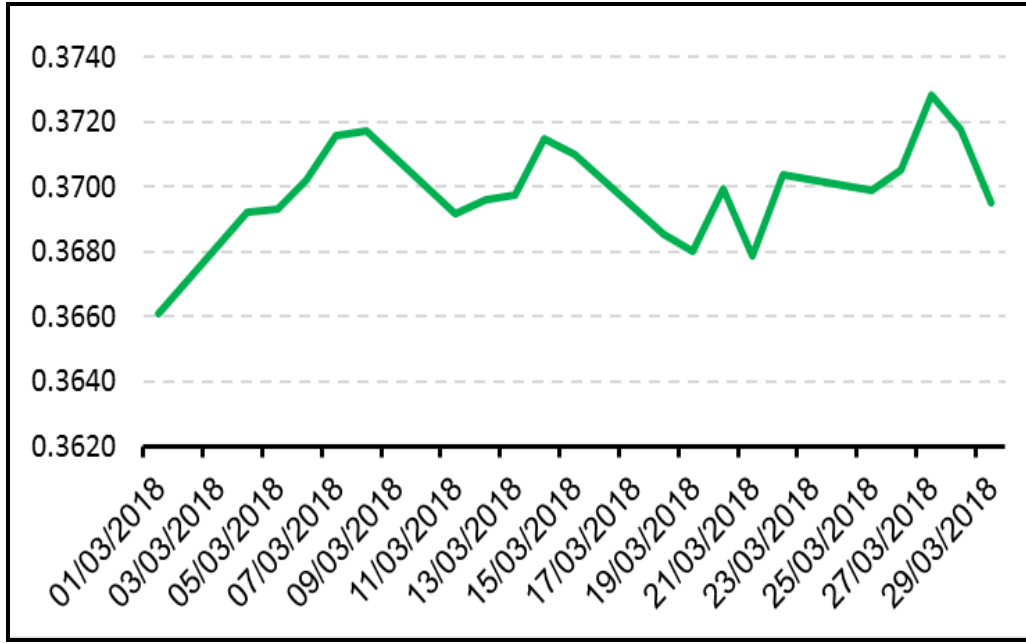
في حين اتجه سعر صرف اليورو مقابل الدينار، الفترة 12-19 مارس، للارتفاع بعد ظهور بيانات إيجابية. الامر الذي عكس تحسن معدل التوظيف في الاتحاد الأوروبي، بنسبة (1.6%) خلال عام 2017. علما بأن معدل التوظيف في الاتحاد الأوروبي قد ارتفع بنسبة (2%) في الربع الأخير من عام 2017 مقارنة بالربع السابق. كما ساهم تدني سعر الفائدة، في منطقة اليورو، في ارتفاع معدل الاستهلاك بألمانيا، وبنسبة (3.6%) عام 2017. واتجه اليورو، في نهاية الأسبوع، نحو الانخفاض، عاكسا الخوف من فرض تعريف جمركية على الواردات الأمريكية من الصلب والالومنيوم.

أما الفترة 20-27 مارس، فقد شهدت ارتفاعا في سعر صرف اليورو. وذلك لانتعاش الرهانات بأن البنك المركزي الأوروبي قد يرفع أسعار الفائدة في وقت أقرب مما كان يعتقد سابقا. واتفق وزير التجارة الأمريكي، ويلبر روس، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون التجارية، سيسيليا مالستروم، على عقد محادثات للوصول "الى نتائج مقبولة من الطرفين" حول التعريف الجمركية الأمريكية على الواردات الأوروبية من الصلب والالومنيوم. وكشف مسؤول امريكي عن وقف وزارة التجارة الأمريكية تطبيق الرسوم الجديدة على واردات الفولاذ والالمنيوم من الاتحاد الأوروبي، وست دول أخرى.

وخلال الفترة 28-31 مارس، انخفض سعر صرف اليورو. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، في منطقة اليورو، بنسبة (0.6%) في الربع الرابع من عام 2017، مقارنة مع الربع السابق،

وبنسبة (2.7%) مقارنة مع الربع الرابع من عام 2016. كما بلغ معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو (1.1%) في فبراير 2018، منخفضاً عن معدل شهر يناير من نفس العام، والبالغ (1.3%). ويبين الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-31 مارس، 2018.

شكل (2) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي - مارس 2018



وعند تناول تطورات سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي، خلال شهر مارس، يلاحظ وصول هذا السعر، نهاية الشهر المذكور، الى (422.2) فلس، مقارنة مع (412.8) فلس في بداية الشهر. أي بنسبة ارتفاع (2.3%). وكان أعلى مستوى وصله سعر الصرف، خلال الشهر، هو (425.9) فلس، وأقل مستوى الأدنى هو (412.8) فلس.

ارتفع سعر الصرف، خلال الفترة 1-8 مارس، على الرغم من وجود بعض المخاوف حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وذلك لخطط وتوجهات رئيسة الوزراء البريطانية الخاصة بالتوصل إلى اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي. بالإضافة الى إصدار مسودة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي، والمتضمنة صفقات تجارية مستقبلية مع بريطانيا.

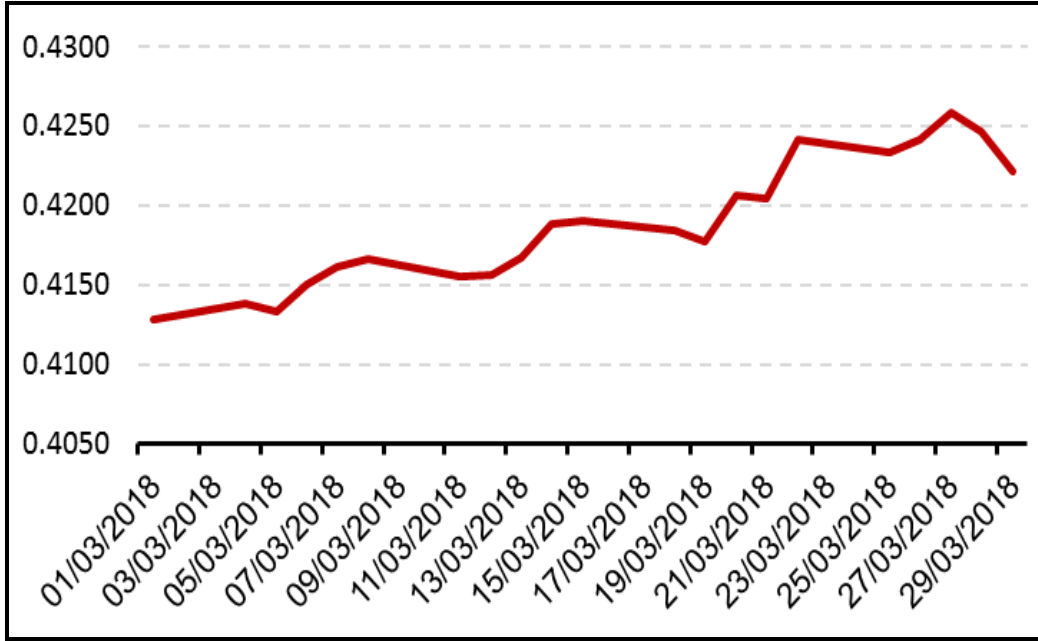
واتجه سعر الصرف، خلال الفترة 9-11 مارس، نحو الانخفاض. حيث أظهرت بيانات رسمية أن نمو الصناعة البريطانية قد سجل انخفاضاً، منذ بداية عام 2018. كما صرح وزير التجارة الدولية البريطاني، السيد ليام فوكس، انه سيتوجه الى واشنطن لبحث مع المسؤولين الأمريكيين إمكانية اعفاء بريطانيا من التعريفية الجديدة على واردات الصلب والألومنيوم.

أما خلال الفترة 12-15 مارس، فقد ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني. حيث أكد وزير الخزانة البريطاني، السيد فيليب هاموند، ان الديون العامة للدولة ستبدأ بالتراجع خلال السنة المالية المقبلة بفعل تراجع الاقتراض الحكومي، وان الاقتصاد البريطاني أصبح ينمو بوتيرة أسرع.

وتعرض سعر صرف الجنيه مقابل الدينار للانخفاض، خلال الفترة 16-22 مارس. وذلك لوجود بعض الحذر من قبل المستثمرين حول الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إلا انه بعد موافقة بريطانيا، والاتحاد الأوروبي، على فترة انتقالية. وفي الفترة 23-25 مارس انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني، بعد صدور تقريراً عن معدل التضخم مشيراً الى تباطؤ المعدل، في المملكة المتحدة، أكبر من المتوقع في فبراير 2018. كما أظهرت بيانات رسمية ارتفاع معدل البطالة، في بريطانيا، بين نوفمبر 2017، ويناير 2018.

في حين شهدت، الفترة 26-31 مارس، ارتفاعاً بسعر صرف الجنيه الإسترليني. حيث أصبح المستثمرون أكثر اقتناعاً بأن بنك إنجلترا سوف يرفع أسعار الفائدة في مايو 2018، كما أظهرت بيانات رسمية أن أجور العمال البريطانيين تنمو بأعلى معدل لها منذ ما يقرب من عامين ونصف. واتجه سعر صرف الجنيه الإسترليني للانخفاض، في نهاية الأسبوع، بعد أن انتعش الدولار الأمريكي، وظهور بيانات تشير إلى أن مبيعات التجزئة البريطانية تتراجع في مارس لأول مرة منذ خمسة أشهر. ويوضح الشكل (3) حركة سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-31 مارس، 2018.

شكل (3) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي - مارس 2018



2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضاً، خلال شهر مارس، بنسبة (2.6%)، حيث وصلت قيمة المؤشر، مع نهاية الشهر، إلى (6633.44) نقطة. في حين ارتفع المؤشر الوزني بنسبة (0.3%)، ليصل إلى (415.78) نقطة. أما مؤشر كويت ، فقد ارتفع بنسبة (1.4%)، وليصل إلى (971.07) نقطة.

وتعرضت مؤشرات البورصة الثلاثة، خلال الأسبوع الأول من شهر مارس، للانخفاض، وذلك لتدني مستوى السيولة في السوق، والتي وصلت، في إحدى الجلسات، إلى (7.58) مليون دينار، وللمضاربات على الأسهم الصغيرة، ولعمليات جني الأرباح.

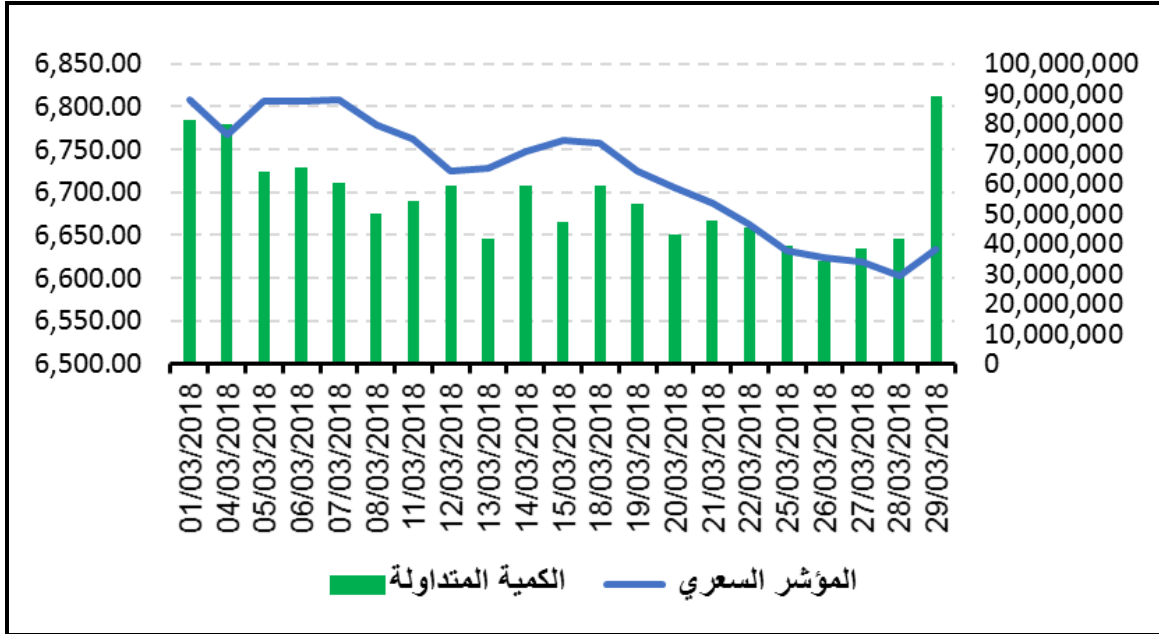
وانخفض، في الأسبوع الثاني من شهر مارس، المؤشر السعري، بسبب ضغوط البيع على الأسهم الصغيرة، وعمليات المضاربات على الأسهم الخاملة. في حين ارتفعت قيمة مؤشري الوزني

وكويت 15، بسبب عمليات الشراء على الأسهم القيادية، خصوصاً الأسهم التي أعلنت أرباح جيدة لعام 2017.

وسجل مؤشري السعري والوزني، في الأسبوع الثالث من شهر مارس، انخفاضاً، فيما سجل مؤشر كويت 15 اتجاهاً للارتفاع. وذلك نتيجة لانخفاض قطاع الصناعة والبنوك والعقار والخدمات المالية.

وفي نهاية شهر مارس انخفض المؤشر السعري، وارتفع مؤشري الوزني وكويت 15. حيث وصلت القيمة المتداولة في الجلسة الأخيرة إلى (22.2) مليون دينار، وبلغ عدد الصفقات (3,770) صفقة. ويوضح الشكل (4) إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 1 - 31 مارس، 2018.

شكل (4) إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية - مارس 2018



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

وتضمنت التطورات النقدية، خلال شهر مارس 2018، قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصبح (3.0%)، بدلا من (2.75%)، ابتداءً من 22 مارس 2018 كما قام البنك بإصدار سندات وتورق بقيمة (200) مليون دينار كويتي، لأجل 3 شهور، وبمعدل عائد (2.25%)، وبقيّة (160) مليون، لأجل 3 شهور وبعائد (2.0%).

كما شهد العرض النقدي، بالمفهوم الواسع (M2) انخفاضا في السوق المحلي بنسبة (1.2%)، خلال شهر يناير 2018، مقارنةً بشهر ديسمبر 2017. حيث وصلت قيمة هذا العرض إلى (36.69) مليار دينار. وانخفضت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة (0.8%) لتصل إلى نحو (32.41) مليار دينار، وانخفضت، كذلك، ودائع العملات الأجنبية بنسبة (4.4%) إلى نحو (2.61) مليار خلال شهر يناير 2018.

أما أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين فقد شهدت، هي الأخرى، انخفاضا، في شهر يناير 2018 عن الشهر السابق، بنسبة (0.5%)، حيث وصلت إلى نحو (35.22) مليار دينار. بينما انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، خلال نفس الشهر ليصل إلى (1.23) مليار دينار، واتجهت القروض الشخصية للانخفاض، أيضا، خلال الشهر المذكور، وبنسبة (0.5%)، ولتصل إلى (14.99) مليار دينار .

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي، والمتمثلة بسندات الخزينة العامة، فقد استقرت، خلال شهر يناير، 2018 عند نفس المستوى الذي كانت عليه في الشهر السابق، أي عند (2.9) مليار دينار. بينما انخفضت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة (9.6%) إلى نحو (0.94) مليار دينار. في حين ارتفع إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة (0.9%) إلى نحو (9.66) مليار دينار. أما أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد ارتفعت لأجل شهر واحد بنسبة (8.6%) لتصل إلى (1.76%)، وارتفعت لأجل ثلاثة أشهر لتصل إلى (1.9%)،

وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل ستة أشهر لتصل إلى (2.05%) وارتفعت لأجل 12 شهر لتصل إلى (2.18%).

4.1 معدل التضخم

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى (112.8) خلال شهر فبراير 2018 (2013=100)، نظراً لانخفاض معدل التضخم لمجموعة الأغذية والمشروبات (0.56%)، والكساء وملبوسات القدم (0.66%)، والاتصالات (0.1%)، والترفيهية والثقافية (0.19%). في حين ارتفعت كل من مجموعة السجائر والتبغ (1.58%) والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (0.17%)، والنقل (0.08%)، والسلع والخدمات المتنوعة (0.09%).

واستقرت مجموعة خدمات المسكن، والصحة، والتعليم، والمطاعم والفنادق، كما كانت عليه في الشهر السابق، يناير 2018. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في فبراير 2018 بنسبة (0.8%)، ويوضح الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت، على أساس سنوي.

الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي

نسبة التغير % Change		فبراير 2018 Feb-18	يناير 2018 Jan-18	فبراير 2017 Feb-17	الأوزان weights	المجموعات الرئيسية
السنوية annual	الشهرية monthly					
0.80	-0.09	112.8	112.9	111.9	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
-0.83	-0.56	107.1	107.7	108.0	167.06	الأغذية والمشروبات
3.85	1.58	116.0	114.2	111.7	3.33	السجائر والتبغ
1.35	-0.66	105.4	106.1	104.0	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-0.51	0.00	117.4	117.4	118.0	332.12	خدمات المسكن
1.85	0.17	115.8	115.6	113.7	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
-0.29	0.00	103.7	103.7	104.0	14.80	الصحة
1.45	0.08	118.6	118.5	116.9	75.42	النقل
1.00	-0.10	101.1	101.2	100.1	39.77	الاتصالات
5.60	-0.19	103.7	103.9	98.2	38.45	الترفيهية والثقافية
0.86	0.00	117.9	117.9	116.9	41.86	التعليم
3.33	0.00	121.1	121.1	117.2	34.15	المطاعم والفنادق
6.95	0.09	107.7	107.6	100.7	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
1.24	0.00	114.0	114.0	112.6	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
1.56	-0.18	110.5	110.7	108.8	667.88	باستثناء خدمات السكن
2.48	0.00	111.7	111.7	109.0	500.82	باستثناء الأغذية و السكن

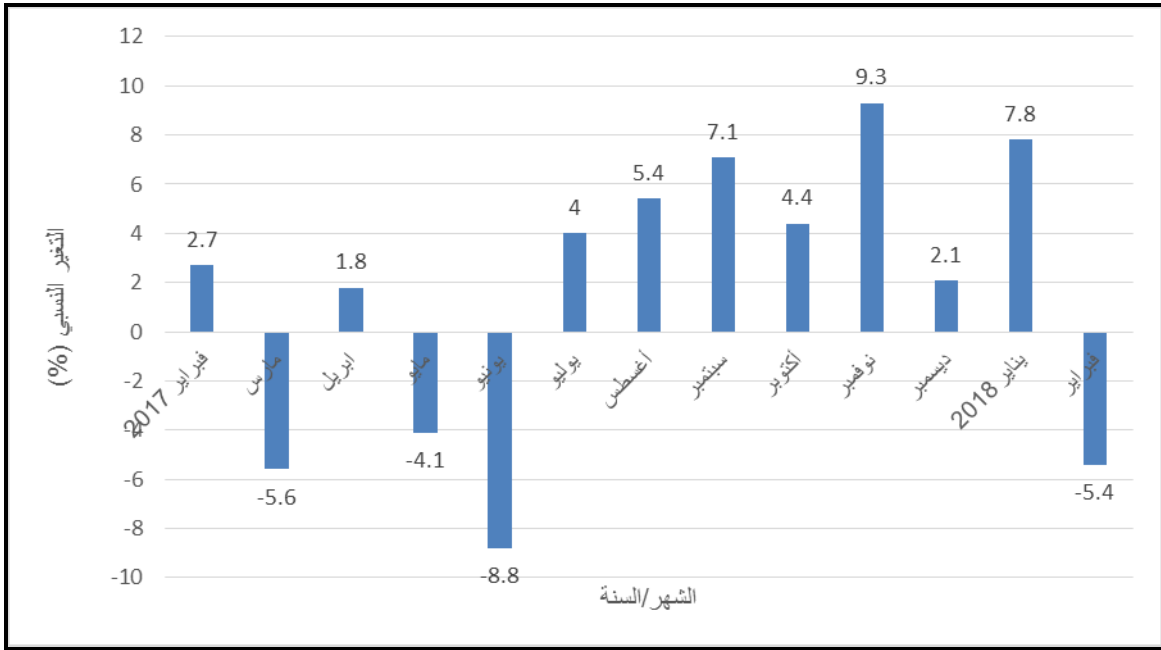
5.1 التطورات النفطية

وصل إنتاج دولة الكويت من النفط الخام منتصف شهر فبراير 2018 إلى (2.7) مليون برميل/يوم، والذي يمثل حوالي (8.3%) من إنتاج أوبك - 13. مقارنة مع إنتاج المملكة العربية السعودية الذي وصل إلى (9.880) مليون برميل/يوم (حوالي 30.6% من مجموع إنتاج أوبك - 13)، ومقارنة بإنتاج العراق (4.430) مليون برميل/يوم (حوالي 13.7% من إنتاج أوبك - 13)، وإيران (3.830) مليون برميل/يوم (حوالي 11.8% من إنتاج أوبك - 13)، والإمارات (2.8) مليون برميل/يوم (حوالي 8.6% من إنتاج أوبك - 13). ويأتي مستوى إنتاج دولة الكويت في المرتبة الخامسة، بعد الدول المذكورة أعلاه. أما أسعار نفط الكويت - تصدير فقد وصل في منتصف فبراير 2018 (18 فبراير) إلى (65.7) دولار/ برميل، مقارنة مع متوسط سعر سلّة

أوبك البالغ (66.9) دولار/ برميل، والنفط العربي الخفيف البالغ (67.4) دولار/ برميل، والبصرة خفيف البالغ (66.1) دولار/ برميل.

علماً بأن سعر سلّة أوبك المرجعية (ORB) قد انخفض في فبراير 2018، وعلى أساس شهرين، بحوالي (5.0%). حيث انخفض هذا السعر ولأول مرة منذ ستة أشهر الماضية ليصل إلى متوسط قدره (63.48) دولار/ برميل. إلا أن هذا السعر لازال أعلى من نظيره السائد قبل سنتين. أما على المستوى السنوي فإن سعر هذه السلّة يعتبر أعلى بنسبة (12.37%) من ذلك السائد قبل سنة. ويوضح الشكل (5) ملخصاً لأهم تطورات الأسعار النفطية لدولة الكويت خلال الفترة فبراير 2017 – فبراير 2018.

شكل (5) التغير النسبي في اسعار نفط التصدير لدولة الكويت
فبراير 2017 - فبراير 2018



6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية

أشار تقرير شهر مارس 2018 لمنظمة أوبك إلى إعادة النظر بنمو الطلب العالمي لعام 2017 باتجاه الارتفاع بـ (23) ألف برميل/يوم، وذلك اعتماداً على تقييم الطلب بشهر فبراير ليعكس آخر تحديث للبيانات. وبذلك يكون الطلب العالمي لعام 2017 عند متوسط يقدر بـ (97.04) مليون برميل/يوم. في حين تم التنبؤ بنمو الطلب العالمي على النفط، لعام 2018، بحوالي (1.60) مليون برميل/يوم، والذي يعتبر أعلى بقليل من تنبؤات شهر فبراير. وذلك يكون إجمالي الطلب العالمي المقدر لعام 2018 حوالي (98.63) مليون برميل، يوم. مع إعادة النظر بطلب بلدان منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، خلال الربع الأول من عام 2018، بنمو قدره (0.32) مليون برميل/يوم لعام 2018. أما في حالة البلدان غير الأعضاء في المنظمة، فقد تم تعديل نمو الطلب بـ (20) ألف برميل/يوم للربع الأول من عام 2018 وليصل النمو إلى (1.27) مليون برميل/يوم عام 2018.

أما من جانب عرض النفط العالمي، فقد تم، أيضاً، إعادة النظر بعرض الدول غير الأعضاء في أوبك، لعام 2017، بمقدار (0.01) مليون برميل/يوم عن تلك السائدة في تقديرات شهر فبراير. وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو، في هذه البلدان، فسي الربع الرابع من عام 2017. أما فيما يخص عام 2018 فقد تم إعادة تقدير العرض، للدول غير الأعضاء في أوبك، بارتفاع بلغ (0.28) مليون برميل/يوم. وبذلك يكون مجموع عرض هذه الدول (59.53) مليون برميل/يوم. ويعود رفع تقدير العرض النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك إلى ارتفاع الإنتاج النفطي لهذه الدول، في الربع الأول من عام 2018 بـ (0.18) مليون برميل/يوم.

أما فيما يخص تقرير وكالة الطاقة الدولية فيعتقد بأن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بـ (1.5) مليون برميل/يوم عام 2018، ليصل إلى (99.3) مليون برميل/يوم، وبارتفاع يقدر بـ (0.1) مليون برميل/يوم عن آخر تنبؤ. مع بقاء الأرقام المقدرة لإجمالي الطلب العالمي على النفط، لعام 2017، عند (97.8) مليون برميل/يوم. مع رفع الطلب المتوقع لدول التعاون الاقتصادي الأوروبي بـ (240) كيلو برميل/يوم عام 2018. مع مسؤولية تحوّل قطاعات الطاقة في كل من

العراق، وباكستان نحو الغاز الطبيعي، عن خفض تقديرات الطلب في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بـ (150) كيلو برميل/يوم.

أما فيما يخص العرض النفطي العالمي، فيشير تقرير وكالة الطاقة إلى أن تقدير العرض لشهر فبراير والبالغ (97.9) مليون برميل/يوم قد تم رفعه بـ (0.7) مليون برميل/يوم بفعل ارتفاع الإنتاج في الدول غير الأعضاء بمنظمة أوبك. حيث يتوقع أن يساهم ارتفاع النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة، عام 2018، في زيادة الإنتاج النفطي في الدول غير الأعضاء في أوبك بـ (1.8) مليون برميل/يوم، مقارنة بـ (760) كيلو برميل/يوم عام 2017. ويشير التقرير، أيضاً، إلى أن إنتاج منظمة أوبك قد انخفض في شهر فبراير 2018 ليصل إلى (32.1) مليون برميل/يوم بسبب انخفاض الإنتاج في كل من فنزويلا، والإمارات. ومع توقُّع ارتفاع الطلب على نـفـط أوبك ليصل الطلب إلى (32.6) مليون برميل/يوم.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

1.2 تقرير معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

يشير تقرير المعهد الربع سنوي، والخاص بالربع الأول من عام 2018، إلى عدد من التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحسب تقديرات المعهد فإن دول المجلس قد حققت نمواً، يقدر بحوالي (0.1%) عام 2017، وهو الأقل منذ عام 2009. إلا أنه من المتوقع أن ينعش النمو عام 2018 بفعل تحسُّن أسعار النفط. وعليه يتوقع أن يصل معدل النمو عام 2018، إلى (2.4%) في دول المجلس ويشير التقرير إلى حالي المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان.

وبقدر تعلق الأمر بالأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، فإنها تشهد تحولات هيكلية اقتصادية، واجتماعية. وعلى الصعيد الاقتصادي بدأ العمل بضريبة القيمة المضافة (5%) منذ الأول من يناير العام الجاري. بالإضافة إلى إجراءات لمحاربة الفساد بهدف تعظيم الحيز المالي (والذي قدره النائب العام بحوالي 100 مليار دولار). ويتوقع التقرير أن تحقق المملكة معدل نمو

يعادل (2.0%) عام 2018 مقارنة بمعدل النمو البالغ (0.7%) عام 2017. علماً بأن توقع تحسّن النمو يعتمد أساساً على تحسّن أسعار النفط، وإجراءات الضبط المالي المتبعة بالمملكة منذ نهاية عام 2014. علماً، أيضاً، بأن نمو القطاع النفطي انكمش عام 2017 بحوالي (3.0%) بسبب التزام المملكة بخفض مستويات إنتاج هذا القطاع. كما أن تمديد فترة اتفاق منظمة أوبك لخفض الإنتاج لنهاية عام 2018 سيضع قيداً على نمو القطاع النفطي ليصل إلى (1.1%) عام 2018. إلا أن هذا الضغط في مجال الإنتاج يتم تعويضه حالياً من خلال تحسّن أسعار النفط. بالإضافة إلى توقع أن تصل طاقة إنتاج "مصنع جيزان" لتكرير النفط إلى (400) ألف برميل/يوم.

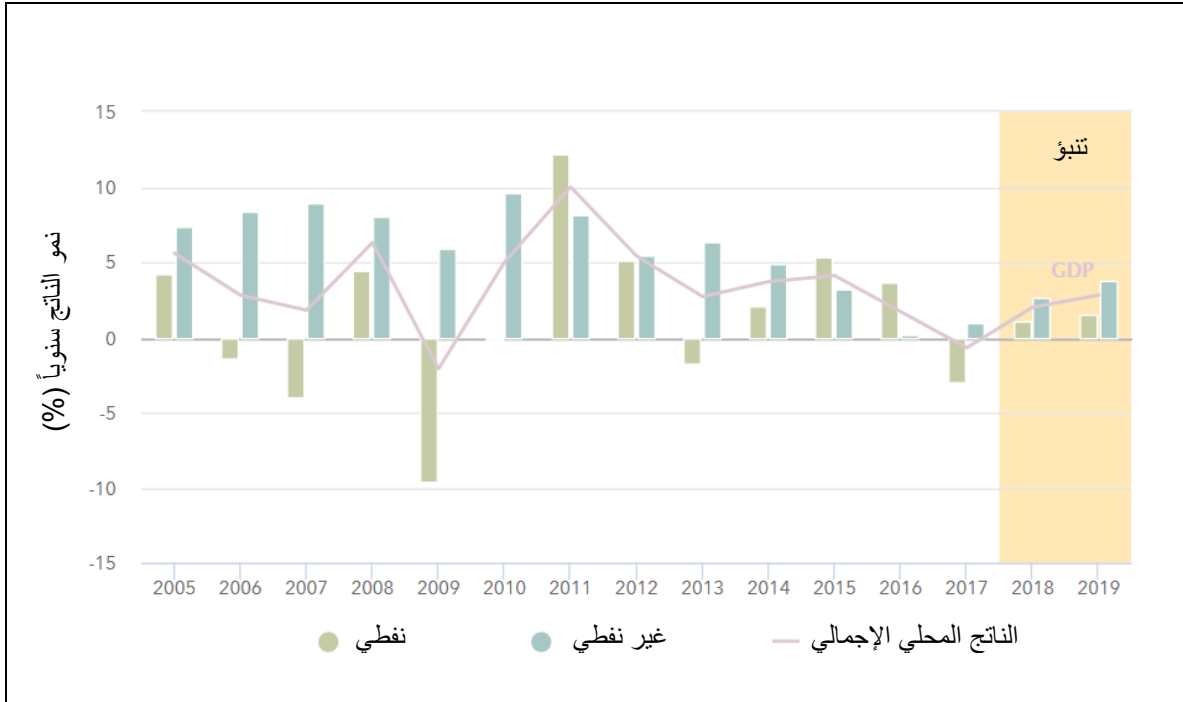
أما القطاع غير النفطي فقد أثبت مرونته العام الماضي، 2017، رغم البيئة الاقتصادية غير المشجعة، سواء على شكل انخفاض أسعار النفط، أو الإجراءات المرتبطة بالسياسة المالية. وما ترتب على ذلك من نمو هذا القطاع في حدود (1.0%) عام 2017. إلا أن التقرير يتوقع تحسّن النمو ليصل إلى (2.6%) عام 2018، مدعماً بسياسة مالية توسعية، ومبادرات حكومية لصالح النمو.

وأعلنت المملكة ارتفاعاً بالإنفاق، شاملاً الإنفاق الاستثماري الذي من المزمع أن يرتفع بـ (14%) على أساس سنوي. ومن المتوقع، أيضاً، تنشيط القطاع غير النفطي، من خلال ضخ نحو (19.2) مليار دولار (ما يعادل 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي). ويشمل هذا المبلغ استثمارات موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبنية الأساسية، وقروض إسكانية، ومشروعات اقتصادية، وتمويل صادرات، وغيرها.

هذا بالإضافة إلى ضخ حوالي (50) مليار ريال من صندوق التنمية الوطنية، وحوالي (83) مليار ريال من صندوق الاستثمار العام، بهدف إنعاش الإنفاق العام. إلا أن التقرير يستدرك بالقول بأن هناك العديد من التحديات لازالت قائمة مثل ارتفاع تكلفة المعيشة للقطاع العائلي (ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع تكلفة الطاقة)، وارتفاع تكلفة المدخلات في أنشطة الأعمال، وعدم الاستقرار الإقليمي. ويتوقع التقرير أن يصل معدل التضخم إلى حوالي (4%) عام 2018. وقد أعلنت المملكة عدد من الإجراءات لتخفيف الضغط المعيشي، على الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل

(منح مخصصات لهذه الفئات تعادل 266 دولار للعاملين بالحكومة). وأن هذه الإجراءات مرتبطة بسنة واحدة. وفي حالة استمرارها، فقد تسهم، سلباً، في مصادرة الجهود الرامية إلى ترشيد الإنفاق. ويوضح الشكل (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية للأعوام 2005 – 2018.

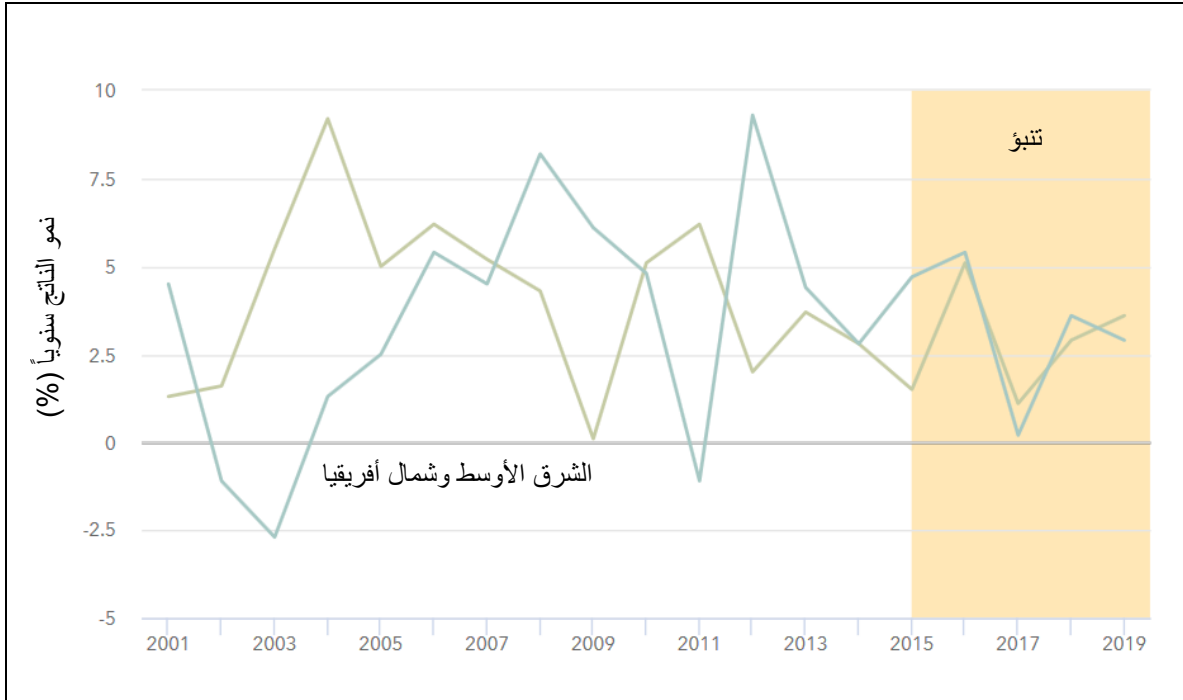
شكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية (2019 – 2005)



ويتطرق التقرير، بعد ذلك، إلى حالة سلطنة عُمان، والذي يتوقع لها أن تشهد عاماً قادمًا أفضل اقتصادياً. وذلك بفعل تحسّن أسعار النفط، وتعزيز إنتاج الغاز بالإضافة إلى استمرار العمل ببرنامج "تنفيذ"، وهو البرنامج الخاص بتنويع مصادر الدخل اعتماداً على خمسة قطاعات: الصناعة التحويلية، والنقل واللوجستيات، والسياحة، والخدمات المالية، والتشغيل (رغم أن الاقتصاد لازال يعتمد في موازنته على الإيرادات النفطية التي تشكّل حوالي 70% من إجمالي الإيرادات). وقد وصل معدل النمو الحقيقي، في السلطنة، عام 2017 إلى حوالي (0.2%) متأثراً بالانكماش المالي، وانهيار أسعار النفط.

ورغم كون السلطنة غير عضو في منظمة أوبك، إلا أنها التزمت بخفض الإنتاج (3%). وهو الأمر الذي ساهم، ولو نسبياً، في تحسّن أسعار النفط حالياً. كما أن البدء بإنتاج الغاز من حقل "خزان"، في سبتمبر 2017، سيساهم بالانتعاش الاقتصادي. ومن البرامج الداعمة للإصلاح الاقتصادي بالسلطنة هي "رؤية 2020" والتي تعتمد على الاهتمام بخمسة قطاعات (مُشار إليهم أعلاه) بهدف تقليل الاعتماد على النفط. إلا أن هذه القطاعات تتعرض لضغوط بسبب تحديات بيئة الأعمال. ومع ذلك فإن بعض هذه القطاعات شهدت تطوراً نسبياً مثل قطاع السياحة، والذي تبلغ مساهمته المستهدفة عام 2020 حوالي (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبارتفاع عن (2.8%) السائدة عام 2016. ورغم انخفاض أعداد السائحين عام 2017، إلا أن ارتفاع إنفاق السائحين قد عوّض النقص في أعدادهم. ويوضح الشكل (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأعوام 2019 – 2001.

شكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان
(2019 – 2001)



ومن ناحية أخرى، تحاول السلطات المعنية أن تعالج مشكلة البطالة من خلال عدة آليات، منها وقف تشغيل العمالة الوافدة في عشرة قطاعات. ورغم أن هذا الإجراء هو إجراء إصلاحي مرتبط بالأجل القصير، إلا أنه ساعد في العمل على توفير (25) ألف فرصة عمل للعمانيين بالقطاع الخاص (يعمل أقل من 10% من قوة العمل العُمانية بالقطاع الخاص).

ويعتقد التقرير بأن القوة الشرائية للقطاع العائلي ستظل مقيدة، خاصة ضمن فئات الدخل الأقل، وذلك رغم تأجيل العمل بضريبة القيمة المضافة لغاية عام 2019. وذلك يعود إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة أسعار البنزين، وإزالة الدعم. كما أن زيادة الرسوم قد يفاقم من ضعف القدرة الشرائية عام 2018. ورغم جهود التنويع (ضمن القطاعات الخمسة) إلا أن الاقتصاد لازال متأثراً بالإيرادات النفطية. وفي ظل توقع نفاذ المخزون النفطي خلال الـ (15) سنة القادمة، فإن من شأن ذلك أن يزيد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة. ويتوقع التقرير أن يستمر عجز الموازنة، في ظل الظروف الحالية، رغم إجراءات الضبط المالي.

2.2 اقتراح مفهوم التدفقات الرأسمالية "الأساسية"

اعتماداً على مفهوم معدل "التضخم الأساسي Core Inflation"، والذي يستبعد من سلة السلع والخدمات تلك البنود سريعة التقلبات بالسعر، مثل السلع الزراعية، والطاقة، تقترح أحد إسهامات "معهد التمويل الدولي"، واشنطن، الصادرة في 7 مارس 2018، تطبيق نفس الفكرة على تدفقات رأس المال بميزان المدفوعات، وتطبيق ذلك على حالة المملكة العربية السعودية. وذلك انطلاقاً من كون أن أغلب التدفقات الرأسمالية للخارج هي ذات صفة رسمية، وذلك في حالة إصدار الدولة للسندات السيادية، أو من خلال تدفقات الأموال الخاصة بالصناديق السيادية للخارج. وقام المعهد بتطبيق هذا المفهوم "التدفقات الرأسمالية الأساسية Core Capital Flows" على حالة المملكة، مع التركيز على التدفقات الرأسمالية غير المرتبطة بالقروض الخارجية الحكومية. وبناءً على ذلك، أوضحت المنهجية المقترحة بأن هناك تدفقات رأسمالية أساسية للخارج خلال عام 2016 مع اتجاه معتدل للانخفاض في الربع الثالث من عام 2017، (الجدول 1).

جدول (1): التنبؤ الآنـي Now Cast لميزان المدفوعات السعودي (مليار دولار)

السنوات							الحساب
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
43	22	-24	-57	74	135	165	الحساب الجاري:
120	99	56	44	184	223	247	رصيد الحساب التجاري:
198	170	137	153	285	322	338	النفط
-78	-71	-81	-109	-101	-100	-91	أخرى
-58	-57	-53	-74	-88	-65	-62	رصيد حساب الخدمات
17	17	16	17	17	14	11	رصيد حساب الدخل
-36	-37	-42	-45	-39	-36	-30	رصيد حساب التحويلات
2	0	-1	3	3	4	8	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
-26	-64	-55	-62	-70	-70	-60	صافي التدفقات الرأسمالية (شاملة السهو والخطأ وماعدا الاستثمار الأجنبي المباشر)
19	-41	-81	-116	7	69	113	الاحتياطي (- = انخفاض)
--	487	526	604	719	710	641	احتياطيات العملة الأجنبية (مليار دولار)
66	54	44	52	99	109	112	سعر برمـيل نفـط برنت (دولـار)

ويوضح الجدول، أعلاه، تحسناً كبيراً في الحساب الجاري عام 2017. ويقدر المقترح فائض الحساب الجاري لعام 2017 بنحو (22) مليار دولار، وبارتفاع عن (-24) مليار دولار السائد عام 2016. ويعكس هذا التحسّن الانتعاش المقدّر بـ (30) مليار دولار بالصادرات النفطية (يقدر المقترح بأن ارتفاع أسعار النفط بعشرة دولارات ينعكس على الحساب الجاري بحوالي 30 مليار دولار، وبحوالي 10 مليار دولار على شكل تحسّن في الرصيد السلعي غير النفطي، عاكساً الخفض في الواردات). إلا أن المقترح يعكس، أيضاً، تباطؤاً في الخسارة في الاحتياطي الرسمي، من خلال التحسّن في الحساب الجاري. ويعكس التنبؤ بوضوح ميزان المدفوعات لعام 2018 تحسناً أفضل، في الحساب الجاري وانعكاساته على الاحتياطي، بالإضافة إلى افتراض المقترح بأن عوائد مبيعات حصة الحكومة في أرامكو ستكون بين (35 – 40) مليار دولار هذا العام.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

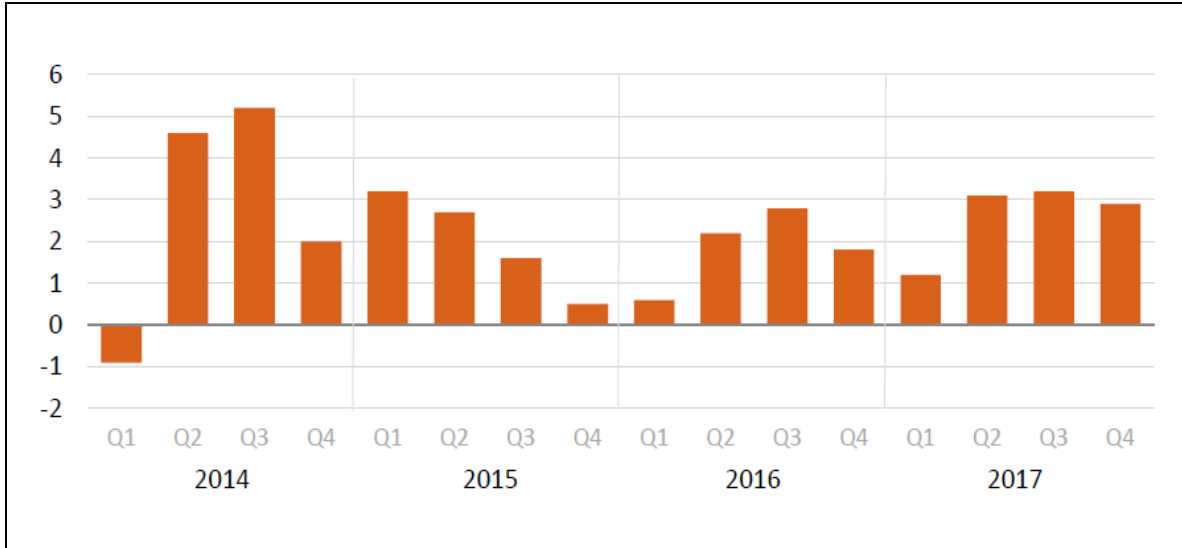
صدر عن مكتب التحليل الاقتصادي في 28 مارس 2018، "التقدير الثالث" للناتج المحلي الإجمالي، للربع الأخير من عام 2017. ويشير هذا التقدير أن نمو الناتج الحقيقي بنحو (2.9%) في الربع الرابع، مقارنة مع "التقدير الثاني" البالغ (2.5%)، و"التقدير المتقدم" البالغ (2.6%)، كما هو موضح بالجدول (1) أدناه.

جدول (1): تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب التقديرات المختلفة للربع الرابع 2017 (% عن الربع السابق)

التقديرات			المتغير
التقدير الثالث	التقدير الثاني	التقدير المتقدم	
2.9	2.5	2.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
5.3	4.9	5.0	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
0.9	--	--	الدخل المحلي الإجمالي (GDI)
2.5	2.5	2.5	متوسط الناتج الإجمالي الحقيقي، والدخل المحلي الإجمالي الحقيقي
2.7	2.7	2.8	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

ويعكس الارتفاع في الناتج الإجمالي الحقيقي في الربع الرابع 2017 المساهمة الإيجابية لكل من الاستهلاك الخاص، والاستثمار الثابت السكني وغير السكني، والصادرات، والإنفاق الحكومي على المستوى المحلي والولاية والفيدرالي. مع مساهمة سالبة لمخزون الاستثمار الخاص، والواردات بطبيعة الحال. ويوضح الشكل (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2014 – 2017 على أساس ربعي.

شكل (1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي، على أساس ربعي،
خلال الفترة 2014 - 2017

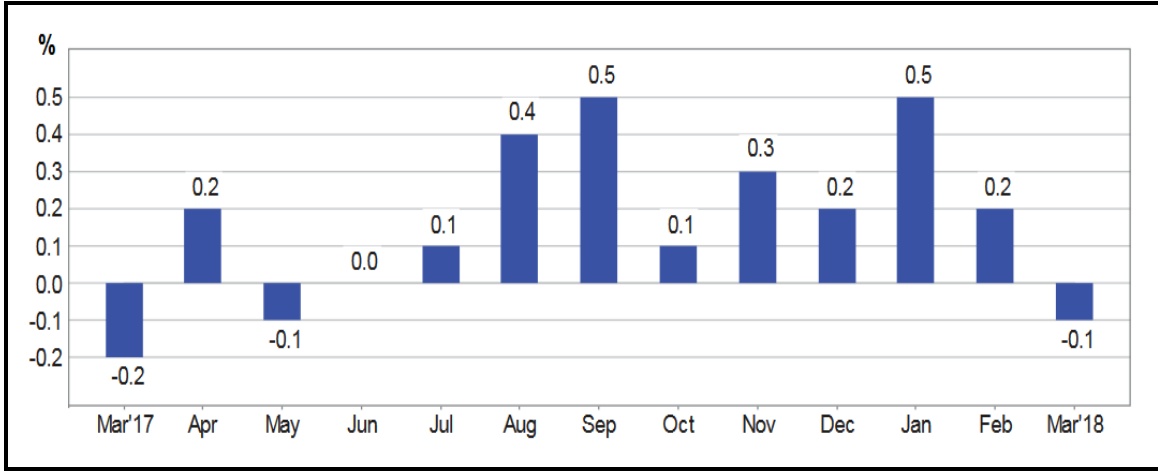


2.1.3 معدل التضخم

وفقاً لتقدير مكتب إحصاءات العمل الصادر في 11 إبريل 2018، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لجميع المناطق الحضرية، خلال شهر مارس من نفس العام، بحوالي (0.1%)، وعلى أساس موسمي معدّل، وذلك بعد أن ارتفع في فبراير بنحو (0.2%). وقد انخفض الرقم القياسي للكازولين وبشكل يفوق ارتفاع الأرقام القياسية الخاصة بالمساكن، والرعاية الصحية، والأغذية. مع انخفاض الرقم القياسي لأسعار الطاقة، بشكل حادّ، يقدر بنحو (4.9%). مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأغذية بـ (0.1%).

أما الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ما عدا الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بنحو (0.2%) خلال شهر مارس، وهو نفس الارتفاع الذي كان سائداً في شهر فبراير. مع ارتفاع الرقم الخاص بكافة بنود الإنفاق خلال السنة، المنتهية في مارس 2018، بحوالي (2.4%). وهي أكبر زيادة منذ مارس 2017. ويوضح الشكل (2) التغيرات النسبية الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر خلال الفترة مارس 2017 – مارس 2018.

شكل (2): التغيرات النسبية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر
خلال الفترة مارس 2017 – مارس 2018



3.1.3 معدل البطالة

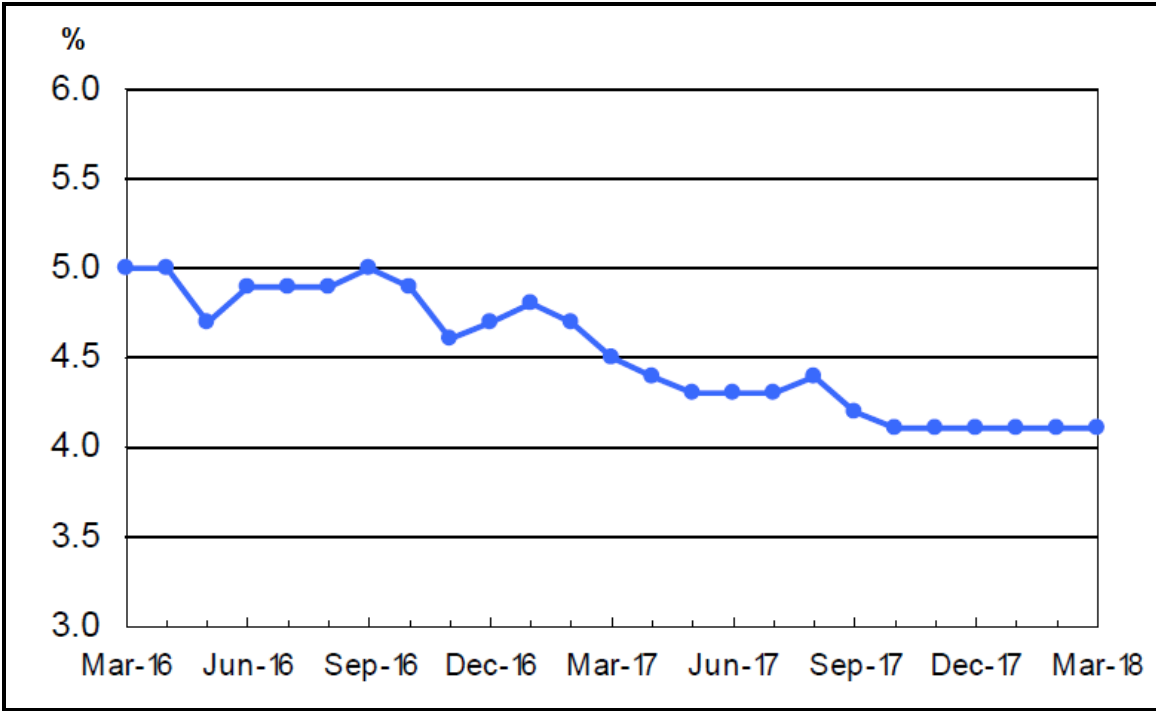
وفقاً للتقرير الصادر من مكتب إحصاءات العمل في 6 إبريل 2018، ارتفع عدد العاملين في القطاعات الحضرية بنحو (103) ألف في مارس 2018. مع تركّز هؤلاء في قطاعات الصناعات التحويلية، والرعاية الصحية، والتعدين. كما وصل معدل البطالة في الشهر المذكور، مارس، إلى حوالي (4.1%)، وهو نفس المعدل السائد منذ ستة أشهر، وبشكل مستمر. في حين وصل عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي (6.6) مليون.

وقد وصل أعلى معدل بطالة بين فئة المراهقين (13.5%)، ثم السود (6.9%)، ثم اللاتينيين (5.1%)، ثم البالغين من الذكور، والإناث (3.7%)، ثم البيض (3.6%)، وأخيراً الآسيويين (3.1%).

أما فيما يخص فترة التعطل عن العمل فقد وصل أعلى متعطلين (2.2) مليون خلال الفترة (5) أسابيع وأقل، ثم لفترة (4 – 5) أسابيع، حوالي (2.0) مليون، ثم لفترة (27) أسبوع وأكثر، حوالي (1.6) مليون، وأخيراً لفترة (15 – 26) أسبوع، حوالي (1.0) مليون.

وفيما يخص التوزيع القطاعي للارتفاع بالتشغيل، فقد ارتفع العدد بالصناعات التحويلية بنحو (22) ألف، أغلبها في إنتاج السلع المعمّرة (9 ألف). علماً بأن الصناعات التحويلية استوعبت عمالة جديدة خلال العام، المنتهي في مارس 2018، يقدر بـ (232) ألف، تركّز ثلاثة أرباعها في إنتاج السلع المعمّرة. مع ارتفاع التشغيل في الرعاية الصحية بحوالي (22) ألف، أيضاً، والتعدين بـ (9) ألف، والصناعات الاستخراجية النفطية والغاز الطبيعي (2) ألف، وخدمات الأعمال والخدمات المهنية (33) ألف. مع انخفاض التشغيل في تجارة التجزئة بـ (4) ألف، والتشييد بحوالي (15) ألف. ويوضح الشكل (3) معدل البطالة المعدّل موسمياً خلال الفترة مارس 2017 – مارس 2018.

شكل (3): معدل البطالة المعدّل موسمياً
خلال الفترة مارس 2017 – مارس 2018

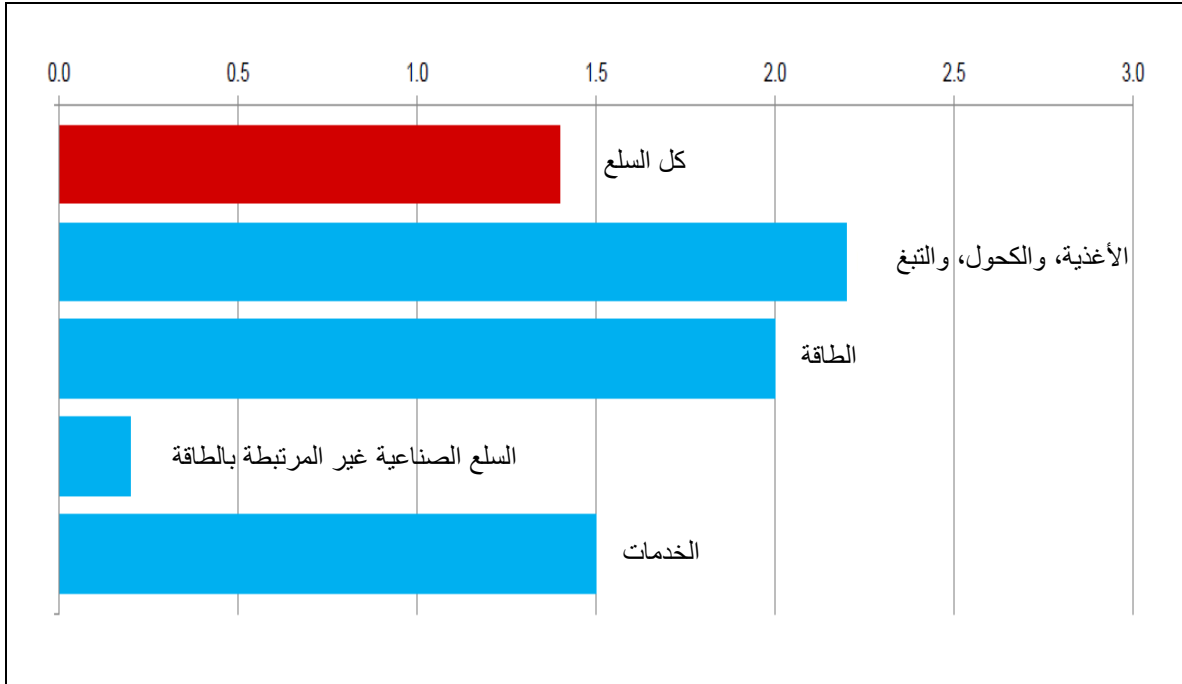


2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 معدل التضخم

صدر من مكتب الإحصاء الأوروبي في 4 إبريل 2018 تقديرات معدل التضخم لدول الاتحاد الأوروبي خلال شهر مارس 2018. وأشارت التقديرات بأن هذا المعدل يقدر أن يكون في حدود (1.4%) خلال الشهر المذكور، في المنطقة الأوروبية. وبالنظر إلى أهم المكونات المسؤولة عن هذا المعدل، حدّد المكتب كل من المجموعات التالية: الأغذية، والكحول، والتبغ. والتي حققت أكبر معدل التضخم (2.2% مقارنة مع 1.0% في شهر فبراير). تليها مجموعة الطاقة (2.0% في مارس مقارنة مع 2.1 في فبراير)، ثم الخدمات (1.5%، و1.3%، تبعاً)، ثم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.2%، و0.6%، تبعاً). ويوضح الشكل (4) معدل التضخم، على أساس سنوي، لشهر مارس 2018 في المنطقة الأوروبية.

شكل (4): معدل التضخم، على أساس سنوي، لشهر مارس 2018 في المنطقة الأوروبية



2.2.3 معدل البطالة

أصدر مكتب الإحصاء الأوروبي في 27 مارس 2018 تحليلاً حول بطالة الشباب في الاتحاد الأوروبي. وأشار هذا التحليل إلى أن حوالي (50%) من العاطلين (في الفئة العمرية 20 – 34 سنة)، أي الشباب، مترددين في تغيير محل إقامتهم بهدف البحث عن فرصة عمل، وأن هناك (21%) من هذه الفئة مستعدة لتغيير محل الإقامة، بشرط وأن يكون نقل الإقامة داخل البلد. وأن هناك حوالي (12%) على استعداد لتغيير البلد بهدف الحصول على فرصة عمل، داخل دول الاتحاد. وأن هناك (17%) على استعداد للعمل خارج دول الاتحاد.

ويلعب المستوى التعليمي للشباب دوراً مهماً في قرار نقل محل الإقامة بهدف العمل. حيث لوحظ بأن الشباب ذوي مستويات التعليم المرتفعة على استعداد أكبر للانتقال (23% مستعدين للانتقال داخل الدولة، و16% مستعدين للانتقال خارج دول الاتحاد)، مقارنة بالشباب ذوي التعليم المتوسط (20% و11%، تبعاً)، ومقارنة بالشباب الأقل تعليمياً (21% و10%، تبعاً).

علماً بأن أغلبية قوة العمل من فئة الشباب في الاتحاد الأوروبي لم يغيروا محل إقامتهم (90%)، وأن من غير محل الإقامة بسبب فرص العمل لدولة أخرى داخل الاتحاد لا يتجاوز (1%)، وأن (8%) منهم انتقلوا داخل البلد.

وتنتشر ظاهرة انتقال الإقامة بسبب العمل، داخل البلد، بين فئة الشباب الأكثر تعليمياً (13% منهم سبق لهم أن مارسوا الانتقال)، مقارنة بـ (6%) من التعليم المتوسط، و(4%) من التعليم الأقل. ويوضح شكل (5) انتقال قوة العمل بين الشباب لعام 2016.

شكل (5): انتقال عمالة الشباب، 2016 (كنسبة مئوية من الفئة العمرية 20 – 34 سنة، وحسب المستوى التعليمي، ووضع التشغيل، في الاتحاد الأوروبي)

